

الحكومة الإلكترونية في محاربة الفساد الحكومة ترتبط بالإستقرار الأمني والسياسي

انعكس التطور التكنولوجي ايجاباً على المجتمع المعاصر بعد توفير الخدمات الرقمية التي ساهمت في ظهور مفهوم الحكومة الالكترونية Electronic Government التي تربط المواطنين بالمؤسسات والادارات العامة من دون وسيط، وتقدم الخدمات مباشرة، وتسهل انجاز المعاملات بشفافية، من خلال استخدام اجهزة الاتصالات والشبكة العنكبوتية استناداً الى قاعدة بيانات، بهدف تعزيز كفاية الاداء وفعاليتته

ويعمل على حل المشاكل قبل حدوثها، ويقدم حاجات الافراد ويواكبها ويقلل من الطوابير امام الدوائر العامة والتلوث البيئي، ويختصر الوقت والزخم المروري ويلغي الرشوة. نقول في اختصار، يبقى التحول الرقمي نافذة امل تسهم في تقدم المجتمع اللبناني واعادة بناء مؤسساته، وتلغي شبائيك المعاملات العامة المكبلة لكل الامكانيات والمهينة لكرامات الناس. تتحدد عناصر الحكم الرشيد وهيكلته في ثلاثة اجراءات رئيسية: الادارة والسلوك والتنظيم، انطلاقاً من حاجة المؤسسة الى عملية تنظيمية مرنة وقابلة للتغيير وخدمة الناس في الحياة الرقمية المعاصرة. لكن تبقى الاشكالية الاساس في لبنان على صعيد الادارة ومستوى السلوك الاجرائي تجاه تقديم الخدمات، مثل الشفافية والافصاح عن المعاملات والموازنة التشغيلية والاستثمارية وعقودها للجهات الرقابية او المواطن نفسه، الامر الذي لا تعتمد المؤسسات العامة في بلادنا، بل ترفض الاعلان عن اي معلومة للمواطنين بحجة الحفاظ على خصوصيتها وامنها وبياناتها، رغم اقرار قانون حقهم في الوصول الى المعلومات. اما اجراء التنظيم الذي يشترط عدم تكرار وتداخل مهام الاقسام والدوائر ومسؤولياتها في المؤسسات العامة، مثل هيئات الرقابة والفساد والتفتيش والحساب وغيره، فينتهي في تطبيقه شرط التكامل عندنا. ولا نستثني غياب عنصر الاستشراف والتنبؤ بحاجات المواطنين من اجل تقديم خدمات هادفة ترد على مطالباتهم في ظل عالم عصري متغير ومتحول رقمياً بشكل سريع.

■ ما الذي تتطلبه الحكومة الالكترونية؟

□ تتطلب الحكومة الالكترونية تصميم الكثير من التطبيقات والمواقع الرقمية من اجل خدمة المواطنين مع فرض رسوم معينة، مثل العمل على اصدار الشهادات والتراخيص والسجلات الشخصية ودفع الضرائب وغيرها. وهي تحتاج الى الكثير من الجهد والوقت والاموال بغية تطويرها بما يتلاءم مع محتوى عصري يلبي حاجات المواطن، وتساعد على تمكينه في الحصول على الخدمات والمعلومات من دون تكبد صعوبات الحضور شخصياً الى المؤسسات الرسمية في الدوائر المركزية، وتجنب الافراد التكاليف وازاعة الوقت ودفع الرشوة والتأخير في انجاز المعاملات. تبقى هذه التطبيقات والمواقع وسيلة مهمة واساسية من اجل زيادة مساءلة الشعب لحكامه من خلال امكان الاطلاع على الميزانيات والنفقات والمناقصات وتنفيذ المعاملات الرسمية واصول موظفي الدولة وغيره. اذ يساهم توفير هذه المعلومات عبر الشبكة العنكبوتية في زيادة شفافية الانفاق الحكومي ومراقبة المجتمع المدني والحقوقي والسياسي لاداء الحكومة ومؤسساتها بشكل عام من اجل المساءلة والمحاسبة والضبط.

بدأ النظام الشبكي الافتراضي في تسعينات القرن الماضي، وتكرس مفهوم ال E-Government في سنة 2000 في دول عدة، منها البلدان العربية مثل الامارات والبحرين حيث تحولتا رقمياً حوالي سنة 2003، وطرحتا بلاد الخليج نفسها وفق هذه المتغيرات لكي تواكب ما يشهده العالم من تطورات وتعزز بناء حكوماتها بعيداً من الفساد والسرقات وتسهل وتسرع خدمة المواطنين، وانتقلت بالتالي من الحكومات التقليدية الى الاخرى الالكترونية بعد ابطال النظام الورقي وتحويل الوثائق وارشفتها الكترونياً، كعملية اصلاحية على مستوى الادارة وهيكلتها وسلوك المؤسسات، من اجل تحقيق الحوكمة الرشيدة التي تتطلب اساساً العمل بالحكومة الالكترونية، انطلاقاً من سياسة عامة تضعها الدولة وتعمل على تنفيذها استناداً الى تشريعات وقوانين مستحدثة.

عن هذا الموضوع تحدثت الى "الامن العام" الاستاذة الجامعية والباحثة في اشكاليات التحول الرقمي ودبعة الاميوني، مركزة على موقع لبنان في اعتماد الحكومة الالكترونية والحكومة الرشيدة كشرط لازم لمكافحة الفساد.

■ اين لبنان من الحكومة الالكترونية والحكومة الرشيدة؟

□ على صعيد لبنان، لا تزال الطرق التقليدية سبيلاً الى تحقيق الاهداف، حيث اعتاد المواطن على تحصيل خدماته من خلال الذهاب الى المؤسسات العامة والوقوف في الطوابير وقبول الاهانات وازاعة الوقت وتقديم الرشاوي، في عصر حافل بالابتكارات والابداعات على المستوى التكنولوجي الذي يستطيع ان يفتح المجال امام اجراء المعاملات من بعد، ووصول الادارات الى المواطن لكي تلبى حاجاته وفق نظام رقمي يستشرف المستقبل



الباحثة في اشكاليات التحول الرقمي الدكتورة ودبعة الاميوني.

■ ماذا عن مفهوم الحكومة والحكومة الالكترونية لأن هناك من لا يميز بينهما؟

□ يخلط البعض بين مفهومي الحكومة الالكترونية والحكومة الالكترونية، ولا بد من التصويب وابرار التكامل بين المفهومين. تشترط الحكومة الالكترونية توفير شبكات عنكبوتية واجهزة وخوادم او Servers وقواعد بيانات. اما الحكومة فهي منهجية تقييم سلوك الحكومة في الاداء، وتفترض توافر عناصر ومتطلبات امنية. وعليه، نقول ان الحكم الرشيد او الحوكمة هو المستقبل الذي يجب ان تسعى اليه الحكومات جاهدة من اجل تحقيق نظام وسياسات خالية من الفساد، وصولاً الى رضى المواطن وتوفير الخدمات وتحقيق التطوير والاهتمام عن طريق الشفافية والمحاسبة، وهذا ما يجب ان نسعى اليه في لبنان كحل وحيد لتحقيق النهوض واعادة البناء. تمثل الحوكمة الفضاء الامثالي والتطوري وتحتاج الى التشريعات والقوانين لكي يتم تفعيلها وحماية المستخدمين، علماً انها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالاستقرار الامني والسياسي في الدولة بغية التنفيذ. تتحدد فلسفتها واهدافها العامة في ايجاد بيانات خاصة لكل فرد، وتوفير الاصلاح الاداري ومشاركة المعطيات ومشاريع المؤسسات العامة مع المواطنين، وغيره الكثير من المسائل التي يتطلب تحقيقها تأسيس هيئة وطنية او لجنة اصلاح اداري لديها صلاحية الاشراف، ولجان مراقبة لسير العمل الالكتروني،

وربط جميع نقاط المعاملات والقرار والتنفيذ ومستودعات البيانات باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الامر الذي يؤدي الى تحسين الكفاية والشفافية والمساءلة، كشروط اساسية لانماء الدولة ومؤسساتها وازدهارها.

■ ما هي ابرز التحديات التي قد تواجه الحكومة الالكترونية؟

□ ان ابرز التحديات التي يمكن ان تواجهها الحكومة الالكترونية والحكومة في لبنان تتلخص في سيطرة الثقافة السياسية التقليدية والمنظومة الفاسدة القائمة على المحاصصات وغياب الوعي والارادة السياسية لتطبيق هذا النظام الجديد، لكي يصار الى الغاء ثقافة الفساد والبيئة الحاضنة وتبقى مسؤولية الاعلام الرسمي والخاص والقياديين كبيرة لجهة ترويج مفاهيم الحوكمة الرشيدة وشروطها واهمية الحكومة الالكترونية، كسبيل وحيد اليوم في مواجهة الفساد والغاء الاحتكارات والسرقات والالتفاف على الدولة والقوانين، وتجنب الاحتكاك المباشر بين المواطن والموظف تفادياً للرشوة الخ، حيث يتم الاعتماد على الرقم وال Code او الرمز والبيانات الموثقة وتداول تاريخ الخدمة من خلال المعاملات الرقمية - الالكترونية، وينسحب الامر على مسألة العقود وكل المعاملات التي تكشف عن وجه الفاسدين والمخالفين الذين يفتقدون الى ادنى شروط المواطنة الصحيحة ومحبة الوطن. هناك الكثير من الدول في بلداننا العربية التي يمكن الاستفادة من تجربتها في تطبيق الحوكمة، مثل دولة البحرين التي تصدرت عام 2014 والامارات وقطر وسلطنة عمان وتجربة مصر والاردن، مع تأكيدنا ان مسألة الارادة والوعي السياسي نوازي التطوير التكنولوجي لاجل تحقيق الحوكمة والحكومة الالكترونية وبناء دولة خالية من الفساد وتعزيز الشفافية والمساءلة. نعوّل اليوم على وعي المسؤولين اللبنانيين والحكومة القادمة والمجلس التشريعي المنتخب والجمعيات الاهلية المعنية، في بدء العمل على تطبيق الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي 2020 - 2030 التي تمت الموافقة المبدئية على خطتها من مجلس الوزراء في ايار الماضي، وصولاً الى وطن رقمي يواكب ويستفيد من التطورات.

واستحداث تشريعات وقوانين تحمي المؤسسة والمواطن، وهيئة اتحاد معلوماتية بهدف تطبيق حوكمة رشيدة تعمل على تطوير الدولة ومؤسساتها، فاين نحن من كل هذا في لبنان؟ واين هي اقتراحات القوانين بما يعزز تطبيق الحكومة الالكترونية التي تم مناقشة استراتيجيتها في مجلس الوزراء ربيع 2022؟ ولماذا تم تأجيل البحث في مسألة التحول الرقمي لاكثر من 20 عاماً بعدما طرحت للتداول على الطاولة سنة 2002؟

■ ما هي الشروط التي يجب ان تتوافر لتحقيق حوكمة سليمة؟

□ لا بد من تعاون بين ثلاث جهات فاعلة هي الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص، بغية تحديث الاداء الخدماتي وتحقيق الحوكمة السليمة التي تعني مشاركة المواطنين في صنع القرار، وسيادة القانون والعدالة من دون تفریق، والشفافية وتطبيق حق المواطن في الوصول الى المعلومات، ومساواة المواطنين في تحسين فرص معيشتهم، والمساءلة ووضع صناع القرار والموظفين امام محاسبة الجميع، وتوافر رؤية استراتيجية من خلال فهم الماضي وبناء المستقبل على اساسه، اي ان الحوكمة تقوم بتنظيم عمل الحكومة وتضبط سير عملها وتحاسبها. الحوكمة الالكترونية هي عملية تمكين المعاملات بين المجموعات المعنية والمؤسسات العامة من خلال قنوات متعددة،